2008/7/5

لهذه الأسباب..التحسن المالي كان عابرا

عبد الحليم فضل الله

منذ الطائف كان لكل مرحلة وثيقتها المعلنة، بدءاً بخطة النهوض الاقتصادي، التي اعتبرت أن هدفها جعل لبنان جوهرة الشرق، وانتهاء بورقة الحكومة المقدمة لمؤتمر باريس 3 التي تحاكي الأهداف الكمية التي وضعها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج المساعدة الطارئة EPCA، ويقتصر طموحها على إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

مع ذلك فإن الوثيقة الأخيرة تتميز عن سابقاتها، فهي شاملة نسبياً ومحاطة بقدر اكبر من الجدية، فضلاً عن أنّ السلطة الضعيفة التي وضعتها عاجزة عن التملص من تبعاتها كما كان بوسعها أن تفعل سابقاً، وتظهر المؤشرات المالية التي تم تحقيقها أن أهداف برنامج باريس 3 قابلة للتطبيق بل إنها تتحقق فعلاً على حد تقدير تقرير بعثة صندوق النقد الدولي المرفوع إلى مجلس المديرين في نهاية آذار الماضي.

وعلى أي حال لم تكن النتائج المالية للعام 2007 مخيبة للآمال، بل جاءت قريبة جداً من توقعات السيناريو الماكرو اقتصادي الوارد في برنامج الحكومة لمؤتمر باريس 3 ، فبينما توقع السيناريو تحقيق التالي: 29.3% نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي، 0.3% نسبة عجز الميزان الأولي إلى الناتج، 23.4% نسبة الإيرادات إلى الناتج، تحققت في العام الفائت نتائج أفضل: 23.6% للإيرادات، 34% للنفقات، و2.3% لفائض للميزان الأولي. أما العجز الإجمالي فبلغ 30.5% من النفقات و10.4% من الناتج في مقابل 34% و13.5% على التوالي حسب السيناريو. الجدير ذكره أن التقدم الحاصل جرى قبل إقرار أي من المبادرات الإصلاحية المقررة، وفي وقت لم تتجاوز فيه المساعدات المحصلة 20% من مجموع القروض والهبات التي أعلن عنها في المؤتمر.

لكن هل تكفي هذه النتائج للقول بان هناك تقدم فعلي؟ وهل يمكن لهذا التقدم أن يستمر؟

هناك ثلاث مجموعات من الأسباب أدت إلى تحقيق النتائج الايجابية للعام 2007 يمكن القول أنها ضعيفة الصلة بالأداء الحكومي أو بالإصلاحات المخطط لها:

المجموعة الأولى ترتبط بالتضخم. فقد زادت حصيلة ضرائب الاستهلاك الداخلية على السلع والخدمات بمعدل 20.5% تقريباً بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة التي ارتفعت بنسبة 20.7%، فيما زادت الضرائب على التجارة الدولية حوالي 16.1% مقارنة بعام 2006. والمعروف أن العامل الرئيسي الذي يقف وراء زيادة قيمة الإنفاق على المواد الاستهلاكية المحلية والمستوردة عائد إلى ارتفاع الأسعار المقدر بحوالي 10% في السنة الماضية.

المجموعة الثانية من الأسباب ترتبط بتدفق الودائع والتحويلات من الخارج بوتيرة متصاعدة، إذ قدرت الزيادة في الودائع في العام الماضي بما يزيد عن 8 مليارات $ أي ما يعادل 35% تقريبا من الناتج، وقد حفزت هذه التحويلات والكتل المالية الهائلة الآتية من الخارج الاستهلاك في ثلاثة مجالات: زيادة الاستيراد الذي ارتفع بنسب تفوق التضخم (25%) بالمقارنة مع العام السابق، وزيادة قروض الاستهلاك حيث زاد عدد المستفيدين من القروض المصرفية دفعة واحدة من 140 ألفاً في بداية العام 2007 إلى أكثر من 155 ألفاً في نهايته ومعظم القروض الجديدة كانت استهلاكية، وهذا يفسر مثلاً الزيادة الكبيرة في استيراد المركبات رغم التباطؤ الاقتصادي كون الطلب عليها يتأثر أكثر من غيره بالائتمان المصرفي. انعكست التدفقات المالية أيضا على عوائد الفوائد التي زادت بنسبة 5%، وأثرت أيضا على الضرائب والرسوم المحققة من الصفقات العقارية التي زادت بمعدل 35%، وتظهر التجربة في لبنان وجود علاقة قوية بين التدفقات المالية من الخارج ونمو القطاع العقاري.

المجموعة الثالثة من الأسباب التي تقف وراء التحسن المالي، تتمثل في العوائد الإضافية غير المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الداخلي مثل الهبات والمساعدات التي بلغت قيمتها 188 مليار ل.ل، وزيادة واردات وزارة الاتصالات من 1780 مليار ل.ل إلى 2005 مليارات، وهذا عائد إلى الطابع الاحتكاري لقطاع الاتصالات الذي نجح في رفع نسب الاختراق دون ان يطر إلى إعادة النظر بأسعاره الأعلى في المنطقة.

الملاحظ أيضاً أن الحكومة لم تتمكن من ضبط النفقات في إطار الإجراءات الإصلاحية التي وردت في برنامج باريس 3، فقد سجلت القيمة المطلقة للنفقات ارتفاعاً ملموساً مقداره 500 مليار ل.ل، لكنها استفادت من عامل التضخم لتخفيض نسبة النفقات العامة الى الناتج، حيث نمت نفقاتها بنسب تقل عن المعدل العام لارتفاع الأسعار، في حين سجل الناتج نمواً اسمياً يقارب 11%.

الخلاصة هي أن تحسن المؤشرات المالية في العام الماضي هو عابر ومؤقت، فمساعدات باريس 3 لم تفض إلى تخفيض كلفة الدين التي زادت بأكثر من زيادة النفقات، والمبادرات المسماة إصلاحية ستفقد قيمتها الإنقاذية كلما تأخر تطبيقها، وبدلاً من زيادة الرسوم والضرائب كما هو مخطط، ستجد الحكومة نفسها مضطرة إلى توسيع نفقاتها وتقليص اقتطاعاتها لمواجهة التدهور المعيشي المتصاعد.

النتائج المالية للأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري تؤكد هذه الخلاصة، وتقدم دلائل حسية على انكسار المسار الايجابي الذي أشاد به صندوق النقد الدولي، فقد ارتفع العجز مجدداً إلى 33.65% من النفقات، في مقابل 24.08% للفترة نفسها من السنة الماضية، فيما بلغ الفائض الأولي 249 مليار ل.ل فقط إزاء 780 ملياراً، ولئن تمكنت الحكومة في الوقت الضائع من "الاستثمار" في موجة التضخم وفوائض النفط، فإنها من الآن فصاعداً ملزمة بتسديد أثمان باهظة، ما لم تعمد إلى تطوير مقاربتها المقدمة إلى مؤتمر باريس 3، على نحو يمكنها من التعامل مع التدهور الاجتماعي الطارئ، دون أن يحطم ذلك آمالها في معالجة الأزمة المالية.